

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

يوم دراسي حول

تقنيات الطعن بالنقض

في المواد المدنية والجزائية في القانون الجزائري والقانون الفرنسي

الأربعاء 31 مارس 2021 بالقلبية

تقنيات النقض

Mr Christophe Kapella

محام عام شرفي بمحكمة النقض الفرنسية

ترجمة: المستشار، رئيس قسم الوثائق والدراسات القانونية والقضائية

المتقاعد: عبد العزيز أمقران

شكرا سيدي الرئيس، صدقوني بأنني أقدر شرف التدخل أمام حضور مختار حول موضوع يهمني والذي مارسته إلى وقت قريب طيلة حوالي خمس سنوات.

كما أقدر في هذه اللحظة، تحدي احترام الوقت المخصص لي، لأنكم تعرفون أحسن من غيركم، وكما أبرز ذلك أحد وزرائنا للعدل القداماء، استحالة الجواب بجملة واحدة عند التطرق لمواضيع القضاء! خاصة وأن رهان موضوعنا الأساسي، معقد وعويص "تقنيات النقض" وهو ملخص في الكتابة المنقوشة في الساعة الكبيرة القائمة في محكمتنا للنقض "هذه الآلة التي تقسم اليوم مرتين لسته أجزاء، دقيقة التساوي تحثنا على السير الحسن للعدالة ومراعاة القوانين!".

أود أن أتناول على التوالي، تنظيم النيابة العامة بمحكمة النقض ومركز وعمل المحامي العام بمحكمة النقض ومسألة انتقاء أو بالتحديد توجيه الطعون ثم معالجتها عبر "نقض تاديبى" وبدون تجنب، طبعاً، النقض في أصل الحق المعادل لخرق القانون.

ومن المفيد، كمدخل، الإشارة إلى أنه "لا وجود إلا لمحكمة نقض لمجموع الجمهورية". ويجب حتى الإلحاح على: محكمة نقض واحدة لكامل الجمهورية! وهي لا تفصل إلا في القانون وليس في الوقائع. وهو ما يعني بأن محكمة النقض ليست بدرجة ثالثة للتقاضي. فالطعن بالنقض، بالتالي، طريق من طرق الطعن غير العادية.

كل طعن بالنقض مسببٌ باعتبارات وقائع، مصيره مسبقاً الفشل! وبديهي، كذلك، أن هذا هو مصير كل طعن، يتفنن، تحت غطاء مسألة قانونية، قصد إعادة النظر في مسألة وقائع.

وتبدو لي هذه الاعتبارات هامة في موضوع تقنيات النقض لأنه يجب على كل محكمة عليا، بالتأكيد، تجنب محضورين:

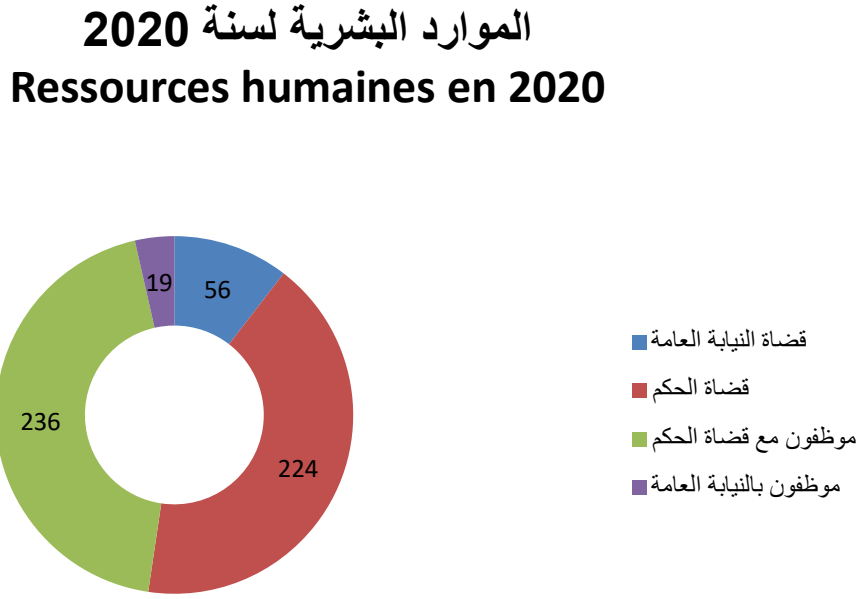
الأول، هو إغراقها بطعون، لأنها ستكون في وضع يستحيل فيه عليها معالجتها كلها في أجل معقول وبالنتيجة لا تستطيع الاضطلاع بدورها كمحكمة ضابطة. والمحضور الثاني لا يقل جدية عن الأول، هو المبالغة في التضييق على الوصول إلى محكمة النقض، بما يؤدي إلى ترك صدور قرارات في الموضوع، معيبة بالخطأ في القانون، وهذا لا يعد جيداً لا بالنسبة للصالح العام ولا بالنسبة للمواطن المتقاضي.

إنّ هذا التوازن، هو ما تبحث عنه دوماً محكمتنا للنقض، من خلال التفكير في كيفيات مواجهة أساساً لمحاربة تكس الطعون، حوالي 20.000 طعناً سنوياً ومنها حوالي النصف في الغرفة الجنائية. إن المحاكم العليا الأنجلوساكسونية (10 طعون تقريباً معالجة سنوياً....) وجدت حلاً للمسألة بما تتمتع به من سلطة، بعدم التكفل على أساس اختيار مدروس إلا بالطعون التي تهمها (مسألة مجتمع، مسألة أساسية في الحرية)، فالمحكمة العليا بألمانيا، وبإحالة نظر الطعون بالنقض التأديبية إلى مجالس قضاء الاستئناف، تحتفظ لنفسها بمسائل خرق القانون بالمعنى الخاص للعبارة. والمحكمة العليا بإسبانيا (الجلسة الوطنية) لا يمكن إخطارها إلا بما يتجاوز عتبة معيار نقدي، ماعدا مسألة قانون هامة. لا تسجل هاتان المحكمتان إلا ما لا يزيد عن 100 طعن، سنوياً!

والتفكير في التحسين جارٍ دوماً. إن محكمتنا للنقض لا تجابهها صعوبات مادية أو ميزانية والعمل المكثف على رقمنة الملفات ماضٍ إلى الحد الأقصى، بفعالية كبيرة، ماعدا في الغرفة الجنائية حيث الرقمنة غير كاملة بسبب عدم إجبارية تأسيس محامٍ. لا يتعدى

الأجل المتوسط لمعالجة طعن، سنة واحدة وهذا هو الأجل المتوخى عدم تجاوزه (تراجع إحصائيات الجدول أدناه لسنة 2020)، وفي الواقع تقل هذه المدة عن 175 يوما تقريبا وهذا ليس بالأمر السيئ.

وزيادة على ذلك لابدّ من الإشارة إلى حقيقة التوجه منذ سنوات عديدة إلى تخفيض الأجل (كان الأجل مثلا، 194 يوما سنة 2016). وكل هذا تم بعدد مستقر جدا من القضاة، وهؤلاء يستعينون، بقوة، بموظفين، أقول عنهم، من باب التنويه بهم، بأنهم، ونحن قرييون من دور الخياطة الراقية الباريسية "الأيدي الصغيرة الحقيقية للجمهورية". فيما يلي جدول عدد العاملين بمحكمة النقض:



أنّه من الواجب واستحضار هذه الاعتبارات في الذهن عند تناول تقنيات النقض، مع التوضيح بأنّه قد تؤدي الطعون بالنقض إلى رفض الطعون أي إلى تثبيت صحة القرارات الصادرة. وتتحكم تقنيات النقض هذه في تنظيم النيابة العامّة وعمل أعضائها في حوارهم مع قضاة محكمة النقض.

وبهذا الصدد، وفي جلسة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 11 جانفي 2021، تم الإعلان عن إصلاح بدأ تجسيده ويكون كاملا فعليا بحلول فاتح مارس المقبل (2021/03/01)، إنّه تقدم حقيقي، جعل نائبنا العام، مبتهجا به "إنّ الإصلاح القائم على إحداث مسارات متميزة للإجراءات، مسار قصير للقضايا البسيطة ومسار معمق للطعون بالنقض المعقدة ومسار وسيط للطعون الأخرى، سيتمكن المحكمة من تحسين التكفل بولايتها مع الاستمرار في

الفصل، بدون أية تصفية، ولكن بتنوع معالجتها، قصد تكريس الوقت والوسائل الضرورية للطعون الأكثر تعقيداً أو للطعون ذات البعد القانوني الأهم.

وهكذا وبخصوص الطعون الموجهة عبر المسار المعمق، فإن المستشار المقرر والمحامي العام يكونان بالتزامن، معينين، منذ اختيار هذا التوجيه وهو ما يسمح بنظرة مزدوجة فورية قبل فحص الملف من طرف الغرفة، ويسمح بتبادلٍ غني ومثمر للأفكار. ويتم دوماً تنظيم جلسة تحقيق لهذه الطعون يشارك فيها على الأقل رئيس الغرفة والعميد والمستشار المقرر والمحامي العام".

فرز الطعون هو كذلك اختيار للمسار ويرتكز على تنظيم واضح وعلى عمل المحامي العام الذي يجسد مركزه الدور المعترف في اليقظة وفي الدفع به إلى الأمام في كل مرحلة مراحل فرز الطعون.....

– تنظيم النيابة العامة لمحكمة النقض:

من السهل جداً الإلمام بهذا التنظيم، فهو يتبع التنظيم الهيكلي لمحكمة النقض المتكونة من 6 غرف:

3 غرف مدنية (الأولى تعالج حقوق الأشخاص والأسرة، والثانية غرفة المسائل الإجرائية ومسائل الضمان الاجتماعي والغرفة المدنية الثالثة مسائل القانون العقاري والإيجارات والإرتفاقات، ومسائل الاستهلاك والبيئة)،
1 غرفة تجارية.
1 غرفة اجتماعية مختصة في مسائل قانون العمل.

و

1 غرفة جنائية مقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسم الجنايات، قسم القضايا المالية وقسم الحقوق المدنية.

هناك 6 أقسام في النيابة العامة مقابل الغرف الست، وكل قسم مخصص لغرفة واحدة ويتألف باستمرار من محام عام و من 4 إلى 6 محامين عامين للتحضير (Référéndaires) وأمانة، غالباً ما تكون مشتركة بين عدة أقسام. لا مفاجأة في أن تكون الغرفة الاجتماعية و الغرفة الجنائية، الأكبر حجماً في عدد الطعون، هما الأكثر توفراً على عدد المحامين العاميين.

تضم الغرفة الجنائية (39) قاضياً: رئيس و 3 مستشارين عمداً كل واحد منهم على رأس قسم، قسم الجنايات والقسم المالي والقسم المسمى "الحقوق المدنية". تضم النيابة العامة على رأس القسم، محامياً عاماً أول، و 11 محامياً عاماً و 3 محامين عاميين

للتحضير (Référendaires) (وهم محامون عامون قيد التكوين للمستقبل ويقال عنهم بأنهم نخبنا في المستقبل، لأنهم وإذا كانوا سينتقلون إلى جهات قضاء الموضوع ويقدمون بكل تواضع المعرفة الاجتهادية القضائية المتكونة لديهم، طيلة على الأقل عشر (10) سنوات، فإنهم سيرجعون على العموم كذلك بعد عشر سنوات، متشبعين بتجربتهم "في الميدان" إلى محكمة النقض).

يوجد على مستوى محكمة النقض قسم الوثائق والدراسات والبحث (SDER) وهو، كما يمكن القول، معادل لغرفة وعلى رأسه رئيس غرفة يعاونه عدد من قضاة التحضير وبالخصوص من المساعدين المكلفين جميعهم بأبحاث في مواضيع معقدة متنوعة. إنه مصلحة هامة جداً بالنسبة لقضاة محكمة النقض لأن المستشار المقرر يستطيع اللجوء إليه بخصوص مواضيع نوعية، كما أصبحت النيابة العامة منذ وقت قريب تستطيع اللجوء إليه كذلك.

أدى التوزيع الحديث للمكاتب المتحصل عليها، بعد نقل مقر محكمة باريس إلى التساؤل عما إذا كان من الأجدى استغلال هذه السانحة لتجميع كافة قضاة النيابة العامة حول ديوان النائب العام، غير أن الجميع رفض هذه الفكرة. فالأقسام مكلفة بمتابعة الغرف وتم الاتفاق بالإجماع على بقائها كما هي. وهو ما ينطبق أكثر مع مركز وخاصة مع عمل المحامي العام بمحكمة النقض، كما سنرى ذلك.

2. مركز وعمل المحامي العام بمحكمة النقض

يعد فحص مركز المحامي العام لدى محكمة النقض بالنسبة لرجال القانون الأكثر اهتماماً مصدر غبطة، يحول الوقت المخصص لي، دون تقاسمها معكم. ومع ذلك، فإن نائبنا العام (François Molins) قد لخص الشروحات الطويلة التي اعتزمت تقديمها، في أسطر قليلة واضحة جداً، خلال افتتاح السنة القضائية 2021 بحضور الوزير الأول وحافظ الأختام. إليكموها:

"المحامون العامون مستقلون عن النائب العام، الذي لا سلطة له خارج تعيينهم في غرفة. مهامهم مختلفة جداً عن مهام قضاة النيابة العامة في جهات قضاء الموضوع. فهم لا يساندون الاتهام أمام الغرف، وحتى أمام الغرفة الجنائية، لأن القرارات وحدها هي المستهدفة بالطعون فحسب القانون، يصدر المحامي العام آراء بخصوص الطعون، في صالح القانون والصالح المشترك، وينير المحكمة بشأن مدى ومضمون القرار المرتقب.

وهو و ما دام غير خاضع لأية سلطة رئاسية أثناء ممارسة مهمته القضائية وليس له مصلحة خاصة، فإن المحامي العام الذي هو ليس بطرف في المحاكمة، يعبر باستقلال

تام عن رأيه. وباعتباره جزءًا لا يتجزأ من الغرفة، فإنه يبدي رأيه علنا ويعرضه على المناقشة الوجيهة، ويساهم بالتالي في إنجاز القرار، ولكن بدون حضور المداولة".

نرى إذًا من خلال موقعه هذا المتميز حجم مساهمة المحامي العام بيقضته في سلامة فرز الطعون، المنجز وفق تقنيات النقض.....

3. فرز أو، بالأحرى، توجيه الطعون (التشكييلة المصغرة (عدم الجدارة بالقبول (Nom admission)، التشكييلة المصغرة (طعون غير مؤسسة) وتشكييلة القسم)

تعودنا على التفكير على أساس مجموعة من الطعون: هناك ثلاث مجموعات! الطعون الموجهة إلى التشكييلة المصغرة (عدم الجدارة بالقبول وغير المؤسسة)، وهناك الطعون المجدولة في تشكييلة القسم.

تتحكم في هذا الفرز، مؤسسة حاسمة تسمى "المؤتمر La conférence" مشكلة من رئيس الغرفة وعمدائه. لا يشارك المحامي العام أبدًا ولكنه وحسب عادات كل غرفة يصله الصدى برسائل الكترونية مقتضبة، وإما كذلك، عن طريق استقبال المحامي العام من طرف عميد الغرفة بخصوص هذا الموضوع وإما أيضا من طرف رئيس الغرفة ذاته.

إنَّ ما يبحث عنه المحامي العام عبر هذا التبادل هو المعرفة الكاملة للنقطة القانونية المثارة، ولم يعد المحامي العام يحضر المداولة ولا حتى، بأسف، المؤتمر. تجرأت ذات يوم وفاتحت بخصوص هذه الصعوبة عميد الغرفة المدنية الأولى الذي التقيته في المكتبة الرائعة لمحكمة النقض، فذكرني هذا الأخير بأن المؤتمر، يعد في حقيقة الأمر بداية "المداولة" وبالتالي لا انتقاد على عدم الحضور. وحقيقي أيضا، عدم حياد قرار توجيه الطعن!

- التشكييلة المصغرة لعدم الجدارة بالقبول: يجب أن يكون عدم الجدارة بالقبول واضحا وقاطعا إلى درجة تجعل المستشار المقرر يبدي رأيه بصورة مقتضبة. يبلغ هذا الرأي لكل من الطرفين والمحامي العام. وستجدون، من فضلكم، في الملحق، نموذجا من أمر عدم الجدارة بالقبول، تحصلت عليه من الغرفة الجنائية لتوضيح هذه الوضعيات العديدة والبسيطة.

وصل عدد الأوامر بعدم الجدارة بالقبول سنة 2019 إلى ما يقارب 60%! وأسمح لنفسني بالقول بأنَّ هذا هو ما يجب أن تنصب عليه اليقظة القصوى للمحامي العام نظرا للطابع النهائي للمسار غير القابل لأي مراجعة.

- التشكييلة المصغرة للطعون غير المؤسسة: يُفصل في القضية من طرف ثلاثة قضاة، في حالة ما إذا كانت الملفات المدرجة محل، إمَّا قرار رفض وإمَّا قرار نقض بسبب

ترسيخ الاجتهاد القضائي بشأن المسائل المثارة في مذكرة الطعن. وهذا لا يعني بأنه قد تم رفع الطعن بتجاهل الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض وإنما بسبب صدور قرارات عديدة تخص هذه المسألة، في الفترة بين وقت رفع الطعن ووقت وصول القضية إلى الجلسة.

من الأهمية في هذه المرحلة من معالجة الطعن، الإشارة إلى أن المحامي العام يفحص جميع الملفات الموجهة إلى هذه التشكيلات المضطلة بالطعون غير الجديرة بالقبول والتشكيلات المصغرة، وإلى أنه يتوفر على سلطة الطلب من رئيس الغرفة من خلال، طبعاً، رأي مفصل (خاصة في حالة ملف يكون موضوع أمر مرتقب ناطق بعدم الجدارة بالقبول) بـ"ترقية" "PROMOUVOIR" (وهي العبارة المكرسة) الملف المعني إلى تشكيلة القسم، وهذه السلطة التي يتمتع بها المحامي العام معروفة لدى المحامين لدى مجلس الدولة ومحكمة النقض الذين يدخلون دومًا في حوار مع المحامي العام بمجرد ما يرون بأنّ ملفاً ما قد تم توجيهه توجيهاً سيئاً، أو تم توجيهه في غياب عناصر كافية للتقدير (مثل الطرف الخطير: تحريف مستندات ملف من طرف مجلس قضاء الاستئناف).

تتلقى **تشكيلة القسم** المتكونة من 5 قضاة (منهم الرئيس) المتوفرين على أصوات تداولية، الملفات التي تثير مسائل جديدة لم تسبق معالجتها أو مقدّمة من زاوية جديدة لم يسبق فحصها. ويقال هنا بأنّ المستشار المقررّ يحضّر مشروع قرار، أحدهما نقض والآخر رفض، ولا يعلم المحامي العام بهما إلا في حالات استثنائية نادرة. ما يجدر في الجلسات عدد قليل من الملفات غير أن كل ملف يتطلب عملاً معتبراً ولا يظهر الحل المهتمدي إليه إلا بعد هذا العمل ولكن المسألة قد تتطلب وجوباً معالجتها من طرف جميع أقسام الغرفة معاً وهذه هي **جلسة التشكيلة العامة** بل وحتى من طرف **الجمعية العامة لمحكمة النقض** التي تجمع جميع الغرف المعنية بالمسألة المطروحة في الطعن.

يتوفر المحامي العام، لتحريير رأيه على مذكرة الطعن لصاحب الطعن (وتسمى المذكرة الشخصية في حالة عدم تأسيس محامٍ من المتقاضين)، ومذكرة النائب العام لدى مجلس قضاء الاستئناف وعلى تقرير المستشار المقرر. يصدر آراءه للغرفة الجنائية في جميع الملفات ولكنه يُكفّفها بحسب الأهمية التي يوليها للمسألة المثارة، ويشير، على الأقل، على هامش جدول الجلسة الذي يرجعه إلى الملف، إلى مضمون رأيه (رفض، نقض، عدم الجدارة بالقبول..... إلخ)، أو إذا أراد ذلك، يقوم بتحريير رأي ثري ومستفيض جداً بحيث يمكن حتى نشره في المجلات القانونية التي يتواصل معها النائب العام وكذلك مع الجامعات التي هي شريكة طبيعية من المستوى العالي في مجال نشر اجتهادنا القضائي وتلقي أيضاً آراء فقهاء بارزين، بحيث تنظم كل غرفة، في هذا الشأن، ملتقى جامعياً سنوياً، كما أنّ المحامين المعتمدين لدى مجلس الدولة ومحكمة النقض يقومون بنفس الشيء وعادة بمستوى عالٍ من التفكير. وفي الغالب فإنّ مذكرة الطعن هي التي تلفت الانتباه إلى نقطة قانونية

وجبهة. وهناك طعون عديدة لا تنجح في الامتحان على مستوى مكاتبهم لعدم قابليتها للدفاع عنها في نظرهم.

يجب على المحامي العام، بالنسبة للملفات المعقدة والعويصة أي تلك المعروضة على تشكيلة القسم، التثبت من وجهة النقطة القانونية الواجب فحصها والحرص عند الاقتضاء على معرفة كيفية معالجتها في الغرف الأخرى لمحكمة النقض (6 غرف = 6 محاكم نقض؟) للفت انتباه زملائه إلى الاختلاف المحتمل في التقدير (مثل ملف.....: بيع بناية على حالها، تنتهي الأشغال بها مستقبلا، القابل للمعالجة في جميع الغرف باستثناء الغرفة الاجتماعية).

1. أوجه النقض في المادة الجزائية

تنص المادة 567 من قانون الإجراءات الجزائية بصورة عامة على قبول الطعن بالنقض المرفوع طعنا في قرارات غرف التحقيق والقرارات والأحكام الصادرة **انتهائيا** عن جهات قضاء الموضوع، من أجل خرق القانون.

يوضح لنا السيد GILLES STRAEHLI، يوم كان عميداً للغرفة الجنائية، بأن كل نقض يعني بدهامة خرق قانون. ولكن، في الواقع يوجد اختلاف أساسي في أوجه النقض، بين مأخذ "سوء تطبيق أو تفسير قانون محدد، جزائي أو إجرائي جزائي" موجه للقضاة ومأخذ "خلل" (MALFAÇON) في العمل المؤدي إلى قرارهم أو في تحريره. والحد، أحيانا، يكون غير واضح، وهو ما يترجم بالنسبة للغرفة الجنائية بتردد في اختيار تأشيرة النقض وأحيانا بتبني تأشيرة مزدوجة.

التوجه الآن ماضٍ نحو التمييز الواضح بين النقض التأديبي والخروقات الأخرى للقانون المعتمدة وحدها "نقضا في أصل الحق". ومع ذلك، هناك نقاش حول النقض المسمى بالنقض التأديبي المحض لأنه ليس مجرد نقضٍ منصبٍ على الشكل، مثل: إذا لم تعط للمتهم الكلمة في الأخير، وإذا لم يُحترم مبدأ الواجهة أو عدم حصول علنية المناقشات بالرغم من النص عليها.

إنّ النقض التأديبي لا يستهدف فرض الجزاء على الجهات القضائية وإنما إبراز الإخلال بالقاعدة القانونية الذي تؤدي عدم احترامها إلى قرار به عيب في الشكل وفي النهاية عيب في أصل الحق ناجم عن انعدام الأساس القانوني أو انعدام أو قصور الأسباب أو عدم فحص العقوبة البديلة..... إلخ. وتبدو لنا كذلك هذه الرقابة على قانونية القرار وعلى شكله، رقابة أساسية. وهي الرقابة الأهم من حيث الكم. فهناك في المجموع حوالي 3/1 من قرارات النقض، 3/1 من قرارات الرفض و 3/1 من قرارات الرفض غير المسببة.

وهاهي الأرقام الحديثة لسنة 2020:
قرارات الرفض: 12% عدم القبول: 1%
عدم الجدارة بالقبول في الطعون غير المدعمة: 1%
عدم الجدارة بالقبول في الطعون المدعمة: 20%
السقوط 47%، التنازل 7%، أخرى: 3%
نقض أو إبطال: 8%

توزيع الملفات المفصول فيها سنة 2020

بحسب فئات القرارات

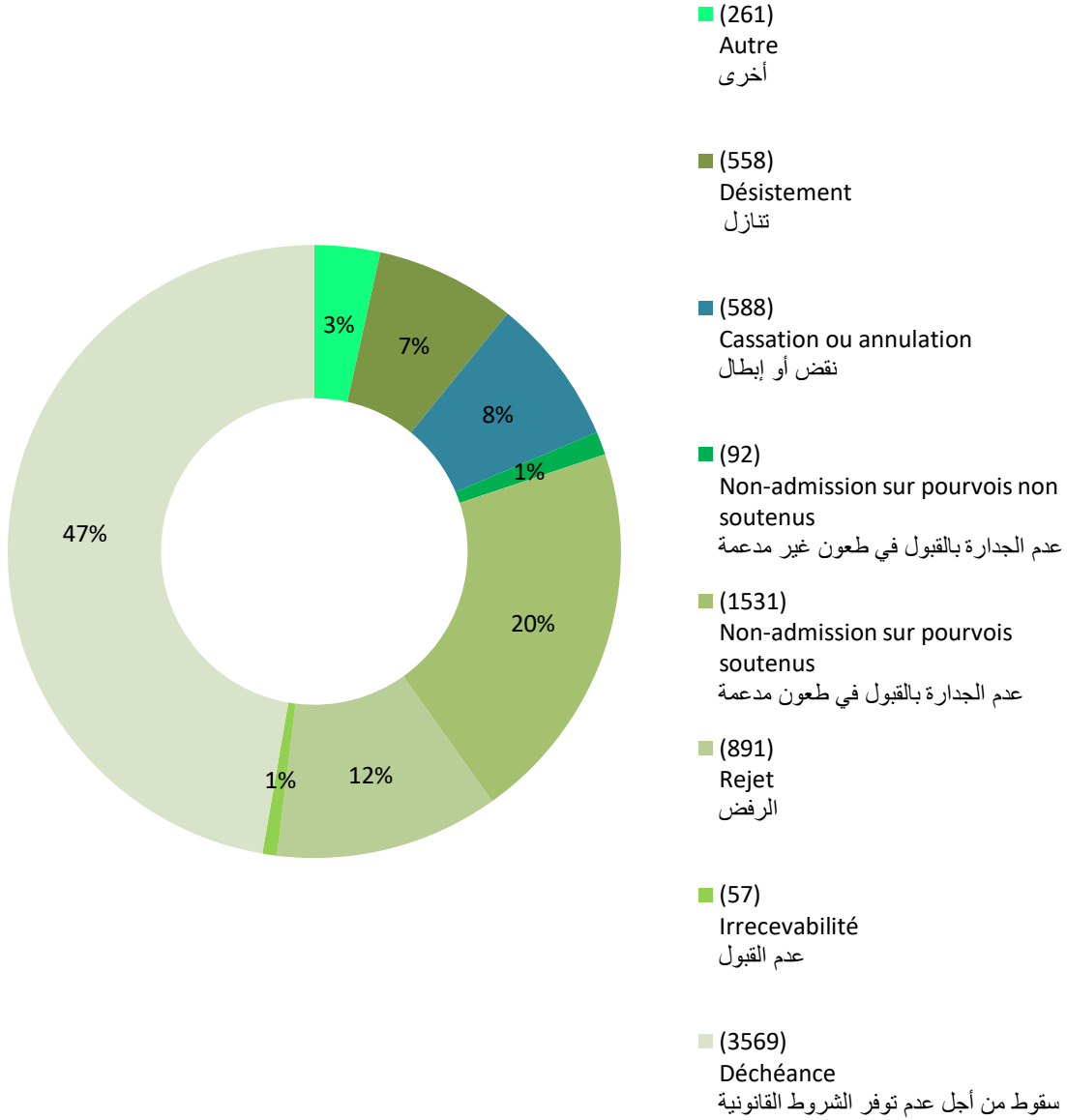
المادة الجزائية

توزيع الملفات المفصول فيها سنة 2020

بحسب فئات القرارات

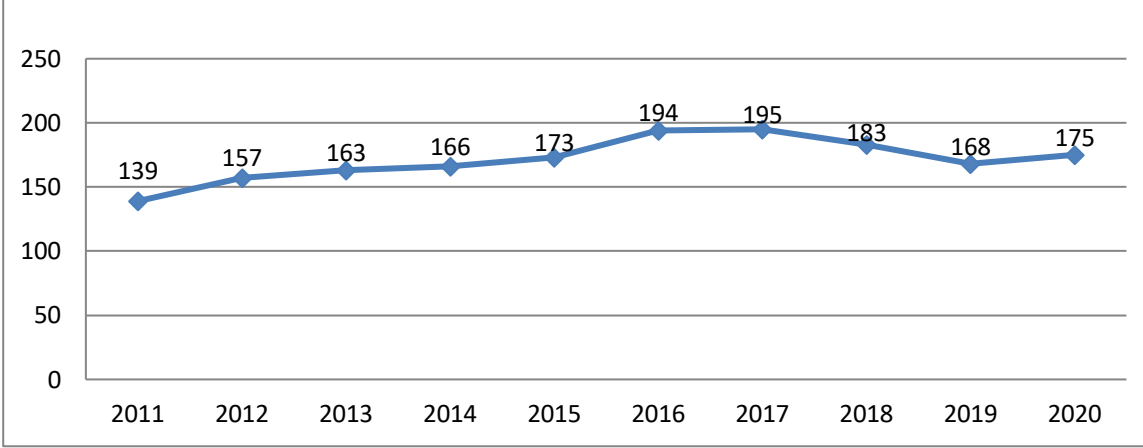
المادة الجزائية

matière pénale المادة الجزائية



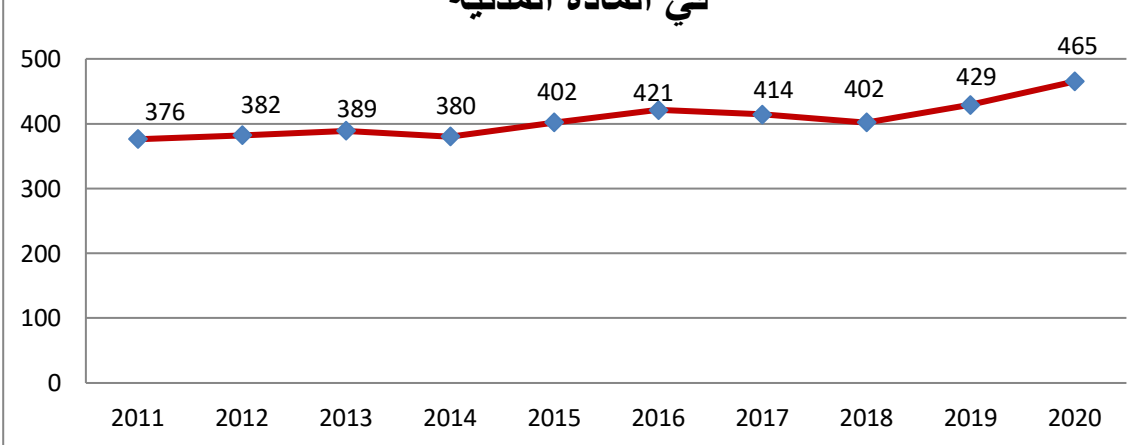
Délais moyens de jugement en jours en matière pénale

متوسط مدة الفصل بالأيام في المادة الجزائية



Délais moyens de jugement en jours en matière civile

متوسط مدة الفصل بالأيام
في المادة المدنية



وعلى سبيل تلخيص ما قلته، ها هي ذي، لو سمحتم، الأوجه الأربعة للنقض المحددة
على سبيل الحصر في القانون:

1. خرق القانون بالمعنى الدقيق للمصطلح:

"قرارات غرفة التحقيق، وكذا القرارات والأحكام الصادرة انتهايا عن جهات قضاء الحكم، وعندما تكون مشمولة بالأشكال المقررة قانوناً، لا يمكن نقضها إلا من أجل خرق القانون".

2. النقض المرتبط بقانونية القرار:

المادة 592 من قانون الإجراءات الجزائية.

"يصرح ببطلان هذه القرارات عندما لا تصدر بعدد القضاة المقرر أو عندما تصدر من طرف قضاة لم يحضروا جميع جلسات القضية. عندما يتم إحداث عدة جلسات في نفس القضية، فإنَّ القضاة المساهمين في القرار يعتبرون حاضرين افتراضاً في جميع هذه الجلسات.

يصرح كذلك ببطلان هذه القرارات عندما يتم إصدارها بدون سماع النيابة العامة.

كما تعد باطلة، مع التحفظ بخصوص الاستثناءات المقررة قانوناً، القرارات غير الصادرة أو لم تتم مناقشتها في جلسة علنية".

3. النقض من أجل عيب في تسبب القرار:

المادة 593 من قانون الإجراءات الجزائية.

"يصرح ببطلان قرارات غرفة التحقيق وكذا القرارات والأحكام الصادرة انتهايا، في حالة خلوها من الأسباب أو كانت أسبابها غير كافية ولا تسمح لمحكمة النقض بممارسة رقابتها ومعرفة ما إذا كان القانون محترماً في المنطوق.

ونفس الحكم يصدر عند إغفال الفصل، إما في طلب الطرفين أو عدة طلبات، وإما في التماس النيابة العامة أو عدة التماسات".

4. النقض من أجل تجاوز السلطة:

هذا النقض من إحداث الغرفة الجنائية قصد التكفل ببعض القرارات التي لا يمكن، من حيث المبدأ، الطعن فيها بأحد أوجه الطعن في حين أنه يمكن أن تكون لها آثار جد خطيرة. ويعد تجاهل جهة قضائية سلطاتها بمثابة تجاوز للسلطة. وينطبق هذا في الغالب على الأمر الصادر عن رئيس جهة قضائية، غير القابل في القانون لأي طعن.

إنَّ الجوانب الأساسية في مداخلتي هذه مدونة في أمر عدم الجدارة بالقبول (أنموذج ملحق) ومنه تبدو الأهمية الحاسمة في فرز الطعون.

إنَّ محكمتكم العليا، وعلى غرار محكمتنا للنقض ملزمتان بالعمل على التكفل تلقائياً بما يصل إلى علمهما من عدم قانونية العقوبات المنطوق بها. وهذا ضمان أكيد للمتقاضي وتحد كبير حتى قبل الشروع في **فرز الطعون!**

إنني وأنا أرى في الساعة الحائطية المعلقة في غرفتنا الجنائية الوقت المنصرم من مداخلتني وكذا كتابة جميلة كفيلة بـ تثمين إشغالنا طوال هذا اليوم وأقرأ فيها:

"الأشياء تمر، والقانون يبقى!"

ما عساني أن أقول أكثر؟

السيد الرئيس، السيدات، السادة- شكراً، حقاً على اهتمامكم النبیه البليغ.

رأي بعدم جدارة طعن بالقبول

قرار جهة قضائية للمحاكمة
(المادة 1-1-567 من قانون الإجراءات الجزائية)

ملف:	المقرر:
المدعي:	التاريخ:

عن الطعن المرفوع من طرف ... ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء الاستئناف ... بتاريخ ...

ضم الطعون لارتباطها؛	
بعد الاطلاع على المذكرة الشخصية؛	
بعد الإطلاع على المذكرة المقدمة؛	
بعد الإطلاع على المذكرة المقدمة، المشتركة بين المدعين؛	
بعد الإطلاع على المذكرات المقدمة، ادعاء و دفاعاً؛	
بعد الإطلاع على مذكرة الطعن والمذكرة الشخصية المقدمتين	
بعد الإطلاع على الملاحظات التكميلية المقدمة من طرف المدعي بعد الإبلاغ بفحوى طلبات المحامي العام	

المادة 1-1-567 من قانون الإجراءات الجزائية تنص على: "عندما يبدو حل قضية معروضة على الغرفة الجنائية جاهزاً، فإن الرئيس الأول أو رئيس الغرفة الجنائية يمكنه أن يقرر الفصل في القضية بتشكيلة مكونة من 3 قضاة (...). تصرح التشكيلة بعدم جدارة الطعون بالقبول أو بعدم تأسيسها على وجه جدي للنقض.

طعن غير مقبول أو بدون موضوع

طعن مرفوع برسالة وليس بتصريح (المادتان 576 و 577 من ق.إ.ج)	
طعن مرفوع من الغير بدون سلطة قانونية (المادة 576 الفقرة 2. من ق.إ.ج) - غير متوفر على سلطة - متوفر على سلطة غير قانونية (سلطة خاصة غير موقعة، سلطة سابقة على القرار المستأنف، سلطة لاحقة لانقضاء أجل الطعن)	
طعن مرفوع خارج الأجل بتاريخ... - أكثر من 5 أيام كاملة (المادة 568 قانون إجراءات جزائية) أو أكثر من 3 أيام (المادة 59 من قانون الصحافة المؤرخ في 1881/07/29) - حسب النطق (أو تبليغ أو التبليغ الرسمي) للقرار بتاريخ...	
طعن مرفوع ضد قرار غير قابل للطعن (قرار لا يوضع حدا للإجراءات بدون أمر بالقبول الفوري، قرار غيابي، قرار سبق الطعن فيه،... إلخ)	
طعن مرفوع من طرف شخص غير مؤهل للطعن (شخص ليس بطرف في الخصومة، شخص لا مصلحة له في التقاضي، شخص معيب بعدم الأهلية)	
طعن أصبح بدون موضوع بفعل ...	
انعدام المذكرة أو المذكرة غير مقبولة	
عدم تقديم مذكرة	
مذكرة شخصية غير موقعة أو موقعة من طرف شخص آخر غير المدعي في الطعن (المادة 584 من ق.إ.ج)	
مذكرة شخصية لمدع "غير محكوم عليه جزائيا" عدم قبول (المادة 584 من ق.إ.ج) لأن: - موجهة مباشرة لمحكمة النقض؛ - أكثر من 10 أيام (أجل غير كامل) بعد الطعن المرفوع بتاريخ ...	
مذكرة شخصية لمدع محكوم عليه جزائيا مودعة خارج الأجل بتاريخ...، أكثر من شهر بعد الطعن المرفوع بتاريخ * (المادة 585 -1 ق.إ.ج)	
مذكرة لا تتضمن أي وجه للنقض ولا تشير إلى أي نص (المادة 590 ق.إ.ج)	
مذكرة لا تتضمن أي وجه كفيلا بالسماح بقبول الطعن	
وجه يعيد النظر في التقدير السيد لقضاة الموضوع	
وجه جديد (خليط بين الوقائع والقانون)	
وجه ناقص من حيث الوقائع	

وجه غير منتج	
وجه يصطدم بالاجتهاد القضائي المستقر للغرفة الجنائية لمحكمة النقض	

الوقائع و الإجراءات

حجج الطلب

حجج الدفاع

التحليل

* القرار قانوني من حيث الشكل.
غير أن المقترح على الغرفة الجنائية هو عدم قبول الطعن.